

التخلف

الفهرس

أولاً- التيارات الرئيسية في تحليل ظاهرة التخلف.

ثانياً- آليات التخلف وخصائصه البنوية.

أولاً: - التيارات الرئيسية في تحليل ظاهرة التخلف

هناك تياران رئيسيان في تحليل ظاهرة التخلف :

الأول: ينظر إلى التخلف على أنه مرحلة تاريخية لا بد من أن تمر بها كل الشعوب ولا بد أن تنتهي خلال فترة من الزمن، نسميه بالتيار (التاريخاني).

الثاني: ينظر إلى التخلف على أنه ظاهرة استثنائية لكنها مستقرة ودائمة جاءت نتيجة للتقدم وأدت إلى تشوه بنية اقتصاديات الدول المتخلفة، نسميه بالتيار (البنوي).

الفقرة الأولى: التخلف تأخر عن التطور (التيار التاريخاني):

التيار التاريخاني:

١- يعتقد خطأ في وجود تشابه تاريخي بين الدول المتقدمة اليوم عندما كانت متأخرة والدول المتأخرة اليوم.

٢- يعتبر أن التخلف مرحلة طبيعية تمر بها كافة المجتمعات قبل أن تنتقل إلى وضع التقدم، لذا فالتخلف ليس سوى تخلف زمني، أي تخلف في الزمن فقط.

٣- يعارض أنصار هذا التيار القول بأن التخلف حالة بنوية دائمة ونتاج للتقدم قد تدوم طويلاً وربما لا تنتهي، ولهذا السبب فأنصار هذا التيار لا يهتمون التقدم فيما آلت إليه اقتصاديات الدول المتخلفة من تبعية للدول المتقدمة.

٤- يعترف أنصار هذا التيار أن التخلف ظاهرة صعبة ومعقدة وأنه لا يمكن لشعب من الشعوب أن يبقى فيها وأن أي شعب لا بد وأن يتخلص في يوم من الأيام منها وأن يصل حتماً إلى التقدم. وأن عملية الوصول إلى التقدم عملية سهلة وبسيطة.

٥- يعتقد أنصار هذا التيار أن الانتقال إلى التقدم مرحلة حتمية، وأنه يمكن للدول المتخلفة اختصار المرحلة المتخلفة أو تسريع الحركة باتجاه التقدم إذا قلدت التجربة التي اتبعتها الدول المتقدمة عندما كانت متخلفة وأبرز عناصر هذه التجربة هو القيام بالصناعات النسيجية وتطويرها،

والوصول إلى نسبة ادخار مقدارها ١٥-٢٠ من الناتج الوطني الإجمالي من أجل تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب لإحداث التنمية.

٦- يعتمد أصحاب هذا الاتجاه في تحليلهم للتخلف على نقطتين:

النقطة الأولى: أن التخلف ظاهرة كمية:

يمكن إدراكها بالمقاييس والمؤشرات (الاقتصادية والاجتماعية). التخلف ظاهرة كمية ولهذا فإنه يظهر في القياس عن طريق انخفاض الدخل الفردي والمستوى الصحي والتعليمي وعدد أيام العمل وارتفاع نسبة البطالة المقنعة والموسمية.... إلى آخره من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. يمكن عن طريق المؤشرات الاحصائية البحتة ملاحظة وضع التخلف. .

إن ظروف الدول المتخلفة اليوم تختلف عن تلك الظروف التي كانت سائدة أثناء الإقلاع

الاقتصادي والاجتماعي للدول المتقدمة، كيف؟

١- التكنولوجيا كانت سابقاً عاملاً مساعداً على التقدم لسهولة استيعابها ونقلها، بينما هي اليوم عامل معرقل للتنمية، نظراً لصعوبة استيعابها ونقلها وهيمنة مركز الاقتصاد الرأسمالي عليها.

٢- التجارة الخارجية وتقسيم العمل الدولي كانا عاملين مساعدين على ازدهار الصناعة الناشئة. بينما اليوم يشكل تقسيم العمل الدولي عقبة في وجه التصنيع عن طريق المنافسة التي تمارسها صناعات المركز المتطورة على الصناعات الوطنية في الأطراف.

٣- التعامل مع العالم الخارجي سابقاً كان يعود بالتنمية على الدول الرأسمالية وذلك لأن الفائض كان يحول إليها، بينما التعامل اليوم بين الدول المتقدمة والمتخلفة يعود للدول المتقدمة ممثلاً في نهب القيمة المضافة الناتجة عن الاستثمارات الاجنبية في الدول المتخلفة وبالاستغلال العالمي وجذب رأس المال البشري إلى دول المركز.

النقطة الثانية: أن التخلف نتاج اختلال التوازن في عناصر التنمية في الدول المتخلفة:
يعقد أنصار هذا التيار أن التخلف حدث بسبب عدم وجود توازن بين العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة وهي: العمل ورأس المال والتنظيم، فإما أن يكون هناك فائض في بعض هذه العناصر. أو أن يكون هناك نقص في البعض الآخر.

وفي رأيهم أن هناك فائض في الأيدي العاملة ونقص في رأس المال ولا عقلانية في التنظيم.

❖ اختلال التوازن في عنصر العمل:

أي وجود فائض في الأيدي العاملة غير المؤهلة عن حاجة الدول المتخلفة. أحد المؤيدين لهذا الاتجاه هو آرثر لوريس يقول (إن السبب الأساسي للتخلف هو وجود فائض لا محدود من الأيدي العاملة. ولذلك فإن سعر العمل هذه البلدان أصبح معدوماً).
إن اطروحة الفائض في الأيدي العاملة والندرة في رأس المال وبالتالي عدم التوازن ليست صحيحة. لأن كثيراً من الدول المتخلفة اليوم خالية تماماً من السكان المؤهلين وغير المؤهلين في حين تملك فوائض نقدية كبيرة لا حدود لها.

❖ اختلال التوازن في عنصر رأس المال:

أو بالأحرى وجود نقص في رأس المال في الدول المتخلفة ، وأن هذا النقص هو سبب التخلف.
إن اطروحة فقدان رأس المال في الدول المتخلفة غير صحيحة لأن هذه البلدان لا تعاني من نقص في المال بل بالعكس إنها تملك فائضاً منه، يتجه هذا الفائض حالياً من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة بعدة أشكال:

- ١- أغلب استثمارات الدول المتقدمة أساساً رؤوس أموال قادمة من الدول المتخلفة.
- ٢- المصارف الموجودة في الدول المتقدمة تعمل في فوائض نقدية لأموال مصدرها الدول المتخلفة.
- ٣- يتم تحويل الفوائض الاقتصادية من دول المحيط إلى دول المركز ضمن الاقتصاد الرأسمالي العالمي.
- ٤- يتم جذب رأس المال الانساني المؤهل برؤوس أموال الدول المتخلفة والموجود فيها إلى الدول المتقدمة.

٥- المساعدات الأجنبية للدول المتخلفة لا تشكل شيئاً ذو أهمية ، إذ أنها لم تبلغ في أفضل الحالات ١% من الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة. على العكس من ذلك يتم تحويل أموال الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة في شكلين: إما في تحويل القيمة المضافة الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية الموجودة في الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة. وإما عن طريق الاستفادة من شروط التبادل اللامتكافئ بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة.

❖ فقدان عقلية المستحدث:

يعزو هذا التيار أيضاً التخلف إلى فقدان عقلية المستحدث في الدول المتخلفة، أي إلى عدم وجود المستحدث العقلاني القادر على التنظيم والإبداع والاستثمار المفيد . هذا الكلام أيضاً غير صحيح في فقدان مستحدث الدول المتخلفة للعقلية العقلانية. حيث أن اتجاهه نحو قطاع البناء على حساب الصناعة دليل على أنه مستحدث عقلاني. ذلك أم قطاع البناء في الدول المتخلفة يعطي أرباحاً مؤكدة تفوق بكثير الأرباح التي يحققها القطاع الصناعي.

مما سبق طرحه يمكن القول بأن التخلف الذي تعاني منه الدول المتخلفة اليوم لا يشبه في شيء التخلف الذي كانت تعاني منه الدول المتقدمة عندما كانت متخلفة. لذا فإنه لا يمكن اتباع نفس الطريق الذي اتبعته الدول المتقدمة عند إقلاعها الاقتصادي والاجتماعي.

الفقرة الثانية: التخلف عبارة عن تبعية وتفكك في القطاعات الاقتصادية (التيار البنيوي):

- ١- ولد هذا التيار عام ١٩٥٢ مع مقالة شهيرة للاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو.
- ٢- التخلف في رأي فرانسوا بيرو ظاهرة لها تاريخ معين وولدت في لحظة زمنية معينة بفعل ظروف معينة. ولذا فإنه نتاج التاريخ وليس مرحلة حتمية معينة في التاريخ.
- ٣- التخلف ظاهرة حديثة لم تعرفها الدول المتطورة سابقاً. كما أنه ليس بظاهرة مؤقتة بل بنيوية مستقرة وقد تكون دائمة ما دامت الأسباب التي ولدتها قائمة.
- ٤- ظاهرة التخلف هي التي ولدت ظاهرة التقدم.
- ٥- فرانسوا بيرو، وكافة أصحاب هذا الاتجاه ولا سيما سمير أمين يرون أن التخلف حدث في البداية بسبب التقدم وازداد بسبب التبعية للتقدم، وأدى إلى التفكك والازدواجية في اقتصاديات الدول المتخلفة مما جعل هذه الاقتصاديات عاجزة عن تلبية حاجات الإنسان الأساسية فيها.
- ٦- هذا التحليل البنيوي يستطيع الاجابة على الأسئلة الحيوية الثلاث التي يجب طرحها من أجل فهم ظاهرة التخلف وهي:

آ- ما هو سبب هذه الظاهرة؟

ب- ماذا تعمل هذه الظاهرة في اقتصاديات دول متخلفة؟

ج- ما هي مؤشرات هذا التخلف وما هي علامته؟.

⊗ التخلف نتاج التقدم والهيمنة والتبعية:

التخلف هو نتاج التقدم والهيمنة والتبعية التي مارستها الدول المتقدمة على الدول المتخلفة. كان هذا التقدم لازماً لعملية التراكم الرأسمالي في بعض الدول. ولتركيز التخلف في دول أخرى من أجل زيادة التقدم.

كيف أدت التبعية إلى زيادة التخلف في الدول المتخلفة وإلى زيادة التراكم الرأسمالي في الدول

المتقدمة.

١- منذ القرن الخامس عشر وحتى القرن الثامن عشر تمت عملية نهب واستنزاف للثروات الطبيعية الموجودة في الدول المتخلفة لصالح الصناعات الناشئة في العالم المتقدم في أوروبا.

- ٢- بعد الحرب العالمية الثانية أصبح كل الناتج القومي محوياً لصالح الولايات المتحدة وتزويد الصناعة الأمريكية بالمواد الأولية والقوى العاملة اللازمة لتقدم اقتصادها.
- ٣- نتيجة لاستنزاف الأيدي العاملة من الدول المتخلفة وتحويلها إلى الدول المتقدمة فقدت الدول المتخلفة من الركيزة الأساسية التي يمكن أن تبني عليها تقدمها.
- ٤- بفعل الاستثمارات الأجنبية في الدول المتخلفة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات حيث يتم تحويل ثمرة هذه الاستثمارات على شكل قيمة مضافة ناتجة عن أرباح هذه الاستثمارات مما زاد في التراكم الرأسمالي للعالم المتقدم.
- ٥- انخفاض معدلات التبادل التجاري وكون منفعة التبادل دائماً لصالح الدول التي حققت سبقاً في مجال التصنيع وكانت ضحية هذا التبادل الغير متكافئ الدول المتخلفة. كان هناك (تبعية بالتبادل) حسب تعبير بيرو.
- ٦- التبادل اللامتكافئ لصالح الدول الصناعية (دول المركز) . وهذا بسبب اختلاف إنتاجية العمل وبالتالي اختلاف الأجور والأسعار.
- ٧- تم استنزاف الثقافات والتراث والحضارات الموجودة لدى الدول المتخلفة واستبدالها بثقافات مصدرة من العالم الذي سبق باقي الدول.

إن هذه التبعية قد سميت بتعبير ماركس (بالامبريالية الاحتكارية على الصعيد العالمي)، لقد كانت الامبريالية تسعى لتنظيم نسبة أرباح عالية على رأس المال. وهذا يعني أن الشركات متعددة الجنسيات تمارس السيطرة والنهب حسب الوضع وتبعاً لحالتين. الأولى تسعى إلى ابقاء الصناعات الثقيلة في المركز ولا يمكن أن تنقل صناعته إلى أي دولة من دول المحيط (المتخلفة). أما في الحالة الثانية فتسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى نقل بعض الصناعات التي تحتاج إلى كثافة في الأيدي العاملة إلى دول المحيط مع ملاحظة أن هذه الصناعات المنقولة تتميز بانخفاض في الكفاءة الانتاجية ويتم استغلالها من قبل هذه الشركات بتحويل القيمة المضافة إلى دول المركز.

☒ تفكك القطاعات الاقتصادية وظهور الازدواجية:

أدت التبعية والهيمنة الأجنبية وتدخل الشركات المتعددة الجنسيات وارتباط اقتصاديات الدول المتخلفة بالمركز الرأسمالي، إلى انقسام الاقتصاد العالمي إلى قسمين: اقتصاد مستغل واقتصاد مستغل. أما على صعيد بنية الاقتصاديات المتخلفة فقد أدت الأسباب السابقة إلى تشوه

الاقتصاديات وإلى تعدد الأنماط فيها وإلى تفكك قطاعاتها الاقتصادية وانتشار الازدواجية فيها. ونقصد بالازدواجية انقسام القطاعات الاقتصادية إلى قطاع متخلف في العمق المتخلف. وقطاع متقدم يعتمد تكنولوجيا مستوردة متقدمة متجه نحو الخارج وفي خدمة المركز.

☒ عدم قدرة الاقتصاد المتخلف على تلبية حاجات الإنسان الضرورية :

التبعية والتفكك والازدواجية التي تعاني منها اقتصاديات المجتمع المتخلف ، ترجمت على شكل (عدم قدرة هذه الاقتصاديات على تغطية حاجات الإنسان الأساسية)، وليس فقط انخفاضاً في مستوى معيشة الإنسان.

أ- التبعية الفيزيولوجية (في المواد الغذائية) للدول المتقدمة نتيجة تأخر الزراعة في هذه البلدان وتزايد السكان مما أدى إلى عدم كفايتها حاجات الإنسان الغذائية الحيوية .

ب- تحطيم وجود الإنسان الحضاري وثقافته الأصلية واستبدالها بثقافة مستوردة ب الثقافة المحلية.

الاستعراض السريع لما سبق طرحه يحملنا على التأكيد بأن التقدم هو الذي ولد التخلف

كيف يتم التخلص من التخلف على تبعاً للتيار البنيوي؟

لا بد أن تكون المعالجة شاملة على صعيدين:

أ- على صعيد الداخل وذلك بتهيئة الظروف اللازمة للتصنيع وتأميم القطاع الخاص المحنكر والمرتبط بالمركز، تحقيق شروط الثورتين الاجتماعية والاشتراكية، تطبيق الاصلاح الزراعي.

ب- على صعيد الخارج، لا يوجد أي امكانية للتخلص من التبعية والهيمنة الأجنبية إلا بالاصطدام مع النظام الرأسمالي العالمي ورفض نظام التقسيم العالمي الحالي للعمل واللجوء إلى أسواق اقليمية (تكامل اقتصادي) خاصة في الدول المتخلفة.

ثانياً - آليات التخلف وخصائصه البنوية

يمكن تقسيم آليات عمل التخلف أو بمعنى آخر خصائصه البنائية في نقطتين: الأولى ازدواجية الهياكل الاقتصادية والثانية تشوه البنية الاجتماعية . وهما النقطتان التي نأتي على شرحهما تباعاً.

الفقرة الأولى: ازدواجية الهياكل الاقتصادية

تعني الازدواجية وجود هياكل اقتصادية غير متكاملة ومتضادة. أي وجود قطاع رأسمالي حديث ومتطور إلى جانب قطاع تقليدي ما قبل الرأسمالي كبير ومتخلف. وتكون العلاقة بين هذين القطاعين علاقة ضعيفة لأن كل قطاع بوضع مضاد للقطاع الآخر، هذا وتتميز اقتصاديات الدول المتخلفة بشكل عام بمجموعة من النقاط أبرزها:

أولاً - نشاط أحادي:

وهذا يعني وجود نشاط اقتصادي واحد، أو وجود اقتصاد محدود وضيق يعتمد على نشاط اقتصادي واحد أو اثنين، أو أنشطة قليلة ومحدودة، فمثلاً نجد أن الانتاج الزراعي هو الانتاج المهيمن في اقتصاديات الدول المتخلفة.

ثانياً- تصدير أحادي:

أي إن الدول المتخلفة تخصص عادة في تصدير مادة واحدة إلى الاقتصاد العالمي، أو مواد قليلة جداً، مما يجعل اقتصاديات هذه الدول تتصف بالحساسية لتقلبات السوق العالمية مثل النفط والقطن والبن.

ثالثاً- تدني مستوى القوى المنتجة:

وذلك نتيجة هيمنة بقايا أنماط الانتاج القديمة والبدائية إذ تشكل هذه البقايا عاملاً معيقاً في وجه التنمية الاقتصادية لأنها تقف أمام التراكم الانتاجي، ولأنها كذلك تقف في وجه تأهيل القوى العاملة وتساهم في تدني نوعية قوة العمل.

رابعاً - عدم وجود علاقات ارتباط علوية وسفلية:

عدم وجود علاقات ارتباط أو مؤثرات علوية وسفلية في القطاعات الاقتصادية. ويلاحظ أنها مجزأة ولا يوجد علاقات بين مدخلات ومخرجات هذه القطاعات حتى ولا ضمن القطاع الاقتصادي الواحد.

مثال:

علاقات علوية ← مع لوازم الانتاج من قطاعات اخرى

علاقات سفلية ← منتجات مع قطاعات الانتاج الأخرى

في قطاع الزراعة يجب ان يكون له علاقات علوية باستخدامه آلات وأسمدة و تكنولوجيا. ويجب أن يكون له علاقات سفلية بتغذية القطاعات الأخرى بالمنتجات مثل القطن لصناعة النسيج

خامساً - نمط استهلاك مشوه:

ترجمت البنية الاجتماعية المشوهة بوجود نمط استهلاك مشوه، أي وجود طلب وانفاق غير عقلاني، طلب على السلع الكمالية والأجنبية. يأخذ هذا الطلب الشكلين التاليين:

- طلب على سلع كمالية وثانوية حين يعتمد على صناعات مستوردة من الخارج وهو طلب الطبقات الغنية.

- طلب على سلع ومواد تنتج داخلياً، وهو طلب الطبقات الفقيرة ، لكنه طلب ضئيل ومحدود بفعل.

سادساً - تأثير على الدخل وعلى علاقات السوق:

إن انقسام الاقتصاد إلى قطاعين: الأول صغير وحديث لا يمتص كثيراً من الأيدي العاملة والآخر تقليدي كبير وبه الجزء الأكبر من الأيدي العاملة، وانخفاض أجور القوى العاملة أثر على دخولها وعلى قوتها الشرائية وعلاقتها في السوق.

إن العلاقات في السوق كانت تنقسم إلى قسمين: علاقات متخلفة بدائية ضمن نطاق اقتصاد الكفاف ، وعلاقات مصرفية ونقدية متطورة ومرتبطة بالعالم الخارجي.

الفقرة الثانية: تشوه البنية الاجتماعية

يتميز مجتمع الدول المتخلفة ببنية اجتماعية مشوهة وغير واضحة المعالم، بحيث يشكل هذا التشوه في البنية الاجتماعية عقبة في وجه التنمية الاقتصادية، هذا ويتسم تشوه البنية الاجتماعية بالعلام والخصائص التالية:

١- وجود تشكيل طبقي مشوه وعاجز:

إذ نجد في المجتمع المتخلف طبقات قديمة إلى جانب طبقات حديثة متداخلة معاً وغير محدودة المعالم مثل: بقايا الاقطاع والرأسمالية. هذا التشوه وعدم وجود طبقة اساسية مميزة ومهيمنة كان بفعل تأثير الهيمنة الخارجية التي أعاقت نشوء وانبثاق طبقة عمالية وفلاحية معينة، وكذلك أعاقت تشكل طبقة برجوازية محلية. إن عدم تشكل هذه الطبقات أثر في عدم وجود التنمية (التصنيع والزراعة) . أو إن عدم وجود التنمية هو سبب عدم وجود هذه الطبقات.

٢- وجود تشكيل طبقي غامض:

أي عدم وجود حدود بين الطبقات الاجتماعية وعدم تشكل التركيبات الاجتماعية، لذلك فإننا لانفهم المجتمع فيما إذا كان يخضع للتركيبية المشاعية أم البدائية أم الحرفية. إنما نجد الطبقات عبارة عن بقايا مشتتة تابعة وملحقة بالنظام الرأسمالي المهيمن.

٣- غياب الوعي الطبقي:

يعتبر الوعي الطبقي من العوامل المساعدة في التنمية الاقتصادية. إلا أنه ونتيجة للتشوه في البنية الاجتماعية فإن الدول المتخلفة عانت من استبدال الوعي الطبقي بوعي آخر معرقل للتنمية الاقتصادية وهو الانتماء القبلي والديني والطائفي والمهني والإقليمي، الذي ضيق كليا الأفق القومي اللازم لعملية الاندماج الوطني القومي اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

٤- هيمنة العلاقات الاجتماعية البالية والعقلية الفردية الانتهازية.

مما أدى إلى وجود أساليب غير منتجة. وهيمنة للمصالح الاقتصادية الضيقة والممثلة خصوصاً في مصالح الأسرة والطائفة والمنطقة.

٥- هيمنة القيم الاجتماعية القديمة:

مثل الايمان والخرافات والشعوذة والسحر.

٦- توسع الطبقة الادارية والبيروقراطية:

وسبب ذلك هو أن الدول المتخلفة قامت بعد الانتهاء من عملية التحرر من الاستعمار بمحاولة بناء الدولة وحمايتها. وبالتالي أحدثت توسعاً ادارياً وقف عقبة في وجه التنمية الاقتصادية ، وأدى إلى تشكل ما يسمى بالنخبة أو الطليعة التي كانت عبارة عن موظفين واداريين لخدمة الدولة، حيث أن هؤلاء وقفوا كعائق امام التنمية بفعل التكاليف الباهظة والعقلية الروتينية.